

# تأويلات

في «المصون في الأدب» لأبي أحمد المسكري أن أوّل من وضع  
العربية أبو الأسود ، جاء إلى زياد بالبصرة فقال : إني أرى العرب قد  
خالطت هذه الأعاجم ، وقد تغيّرت ألسنتها ، أفأذن إليّ أن أضع كلاماً  
يعرفون - أو يقولون - به كلامهم ، قال : لا ، فجاء رجل إلى زياد  
فقال : أصلح الله الأمير ، توفّي أبانا وترك بنوناً ، فقال زياد : توفّي  
أبانا وترك بنوناً ! ادعوا لي أبا الأسود ، فقال له : ضع للناس ما أردت  
أن تضع لهم .

جاء هذا الخبر في فصل عنوانه : تاريخ العربية ، وقد ذكرت في  
هذا الفصل طائفة من الذين برعوا في النحو ، ولكن الذي هممنا في الخبر  
أن العصر الذي عاش فيه زياد كان فيه تباعد بين العامية والفصحى ،

فهل كان ذلك العصر أوّل التباعد ، أم جاء قبله زمن بعدت فيه العربية عن الفصحى ، وهل تناهى إلينا قليل أو كثير من مفردات العامة وتراكيبها في لغتها ، نظن أن هذا الأمر لا يزال ثلثة في تاريخ أذنا ، فكثير من حياة العامة في تلك العصور ، فضلاً عن لغتها ، لا يزال مطويًا عنّا ، وكل ما نعرفه في هذا الباب أنه على قدر القرب من خطط العرب ، ولا سيّما أهل الحجاز ، والبعد عن بلاد العجم كانت سلامة الألسنة من الفساد ، وعلى قدر المجاورة للفرس والنبط وغيرهم كان الوقوع في الخطأ واللحن .

وقد امتدّ تغيير ألسنة العامة حتى عصر الكسائي فقد أراد الكسائي أن يشتري باين ، فوقف على نجار فقال له : بكم ذاك البان ، والنجار عامي لم يألف هذه الطبقة من الكلام ، فقال للكسائي : بسلحتان ! « خلف الكسائي ألا يكلمّ عامياً إلا بما يوافقه ويشبه كلامه .

إمام من أئمة النحو والعربية ، مؤدّب ولد الرشيد ، إذا قام ليلبس نعله لحاجة يريدّها ابتدرها الأمين والمأمون فوضعاها بين يديه ، وإذا اعتلّ علة منكرة أتاه الرشيد ماشياً ، متفرّجاً وخرج من عنده وهو مفموم جداً ، يسخر منه نجار عامي لحرصه على اللغة وتفاديه من الخطأ واللحن .

المهم في كل ما تقدّم أن لغة العامة في عصر زياد ، ثم في عصر الكسائي ، وهو عصر الرشيد كانت تختلف عن لغة الخاصة وقد استمرّ هذا الاختلاف ، فقد جاء في القرن السادس إمام النحو في اليمن ، الحسن بن اسحاق اليمني ، يخاف ما كان يخافه الكسائي ، فلم يخاطب العامة إلا بما يحسنون من كلامهم ، فقال :

لمرك ما اللحن من شيمتي      ولا أنا من خطأ ألحن  
ولكنني قد عرفت الأنام      فخاطبت كلاماً بما يحسن

وفي هذين اليتين دليل على أن الخاصة كانت تظنر إلى الانحدار إلى لغة العامّة في المخاطبات حتّى يتمّ التقام من جهة ، وحتّى لا يقع شيء من السخرية ، من جهة ثانية .

أما العصر الذي نعيش فيه فلا يزال اللحن شائماً ، حتّى في لغة الخاصة ، وإن كنتنا نجد في بعض لغة العامّة ارتفاعاً إلى الفصحى في المفردات والتراكيب ، ونعتقد أن بين لغة العامّة في هذه الأيام وبين لغتها قبل أربعين أو خمسين سنة فرقاً ليس بيسير ، وعلى الرغم من شيوع الخطأ واللحن في لغة العامّة من عصور بعيدة فقد عاشت في آفاقها تراكيب كثيرة ومفردات كثيرة فيها روح الفصاحة ، من هذه التراكيب قولنا : أكل الدهر عليه وشرب ، أو قولنا : إذا لم تستح فاصنع ما تشاء .

أمّا المثل الأول : أكل الدهر عليه وشرب ، فإننا نستعمله في أحاديثنا للإشارة إلى كل أمر قديم أو شيء عتيق ، فكل أسلوب من أساليب الحياة مرّة عليه الزمن الطويل حتّى بطل صلاحه فإنما تعبّر عنه العامّة ، حتّى الخاصة بقولهم : أكل الدهر عليه وشرب ، غير أن إماماً من أئمة الأدب في القديم قد فسر لنا هذا المثل تفسيراً يختلف عن فهم العامّة والخاصة له ، يقول المبرد في كامله : ومن أمثال العرب إذا طال عمر الرجل أن يقولوا : لقد أكل عليه الدهر وشرب ، إنما يريدون أنه أكل هو وشرب دهرأ طويلاً ، قال الجعدي :

كم رأينا من أناس هلكوا أكل الدهر عليهم وشرب  
والعرب تقول : نهارك صائم وليلك قائم ، أي أنت قائم في هذا وصائم في ذلك ، ثم أفاض المبرد في الاستشهاد في هذا المجال ، فأصل معنى هذا المثل : أكل الدهر عليه وشرب ، بحسب رأي المبرد أن الرجل قد طال

عمره حتى أكل هو وشرب دهرًا طويلًا ، فإذا صحَّ تفسير البرد ، وهو من أئمة الأدب ، فلم يبق من أصل معنى المثل شيء في يومنا هذا ، فقد تصرّفت العامة والخاصة فيه كل تصرّف ، حتّى نقلوه من وجه إلى وجه .

أمّا التركيب الثاني فهو قولنا : إذا لم تستح فاصنع ما تشاء ، ظاهره مضاه أن الرجل إذا مات فيه الحياء فيلصق ما يشاء فلم يبق منه موضع للوم أو تبيك أو خجل ، وما شابه ذلك ، وهذا تركيب شائع في مخاطبات العامة والخاصة ، إلاّ أن أحد الأئمة ذهب في تفسير هذه الجملة مذهباً يختلف الاختلاف كله عمّا نذهب إليه ، قال ياقوت في معجم الأديب :

وحدث البرد قال : سمعت المازني يقول : معنى قولهم إذا لم تستح فاصنع ما شئت ، أي إذا صنعت ما لا يُستحي من مثله فاصنع منه ما شئت ، وليس على ما يذهب إليه العوام ، قلت : وهذا تأويل حسن .

فإذا صحَّ تأويل المازني لهذا القول المأثور : إذا لم تستح فاصنع ما تشاء ، فما أدري ما بقي من أصل معناه الذي تفهمه العامة والخاصة ، فقد خرجنا بمعناه عن أصله حتى لم يبق له أثر .

ولا بأس بأن ننتقل من هذه التأويلات إلى لفظٍ مستفيضٍ في كلام العامة والخاصة على السواء ، إثنا نسمع كل يوم في مخاطباتنا وأحاديثنا هذا اللفظ : متكاتفون ، ونحن زبد بهذا الاسم أنهم متضافرون ، متعاونون ، والظاهر أن هذه المادة قد حرّفت ، ففي أخبار الخوارج في كامل البرد وردت هذه الجملة : ثم انهم تراجعوا وتكاتفوا ، وقد وردت : تكاتفوا ، بالنون لا بالتاء ، ووضع الألف في معنى هذا اللفظ وردّه إلى أصله فقال : تكاتفوا ، أعان بعضهم بعضاً واجتمعوا وصار بعضهم في كنف بعض . . .

فلا شك في أن ورود لفظة : كنف قد حلَّ المشكلة ، ولم أجد في  
معجم الفيروزآبادي لفظ : تكاتفوا ، بالتاء ، وإنما وجدت فيه :  
تكاتفوا ، بالنون .

★ ★ ★

ما هي نتيجة هذه التأويلات :

إذا تباعدت العامية والفصحى من أحقاب مديدة فقد بقيت في العامية  
جمل ومفردات عاشت سنين طويلة ، مثل الجمل التي ذكرتها في هذا المقال ،  
وسواء أفهمنا معاني هذه الجمل على الوجه الذي وضَّحه المبرِّد والملازني  
والأخفش أم فهمنا معانيها على الوجه الذي تصرَّفنا فيه ، إن لغتنا العامَّة  
قد اتسع أفقها بأمثال هذه الجمل من بقايا الفصاح ، أمّا القول في هذه  
التأويلات من حيث الخطأ والصواب فإنما يرجع إلى أئمة اللغة في هذا العصر  
ولست واحداً منهم .

شفيق جبري

